الأنباء
الثلاثاء 14 مارس 2017

أنباء سورية

قاعدة عسكرية روسية في منبج بعد الانتشار الأميركي.. وداعش يعلن الرقة "منطقة عسكرية"

"الوعر" خارج سيطرة المعارضة.. و"أستانا 3" يعقد بدونها اليوم

سورية تدخل العام السابع من الحرب بـ 320 ألف قتيل موثق وأطفالها في "الحضيض"

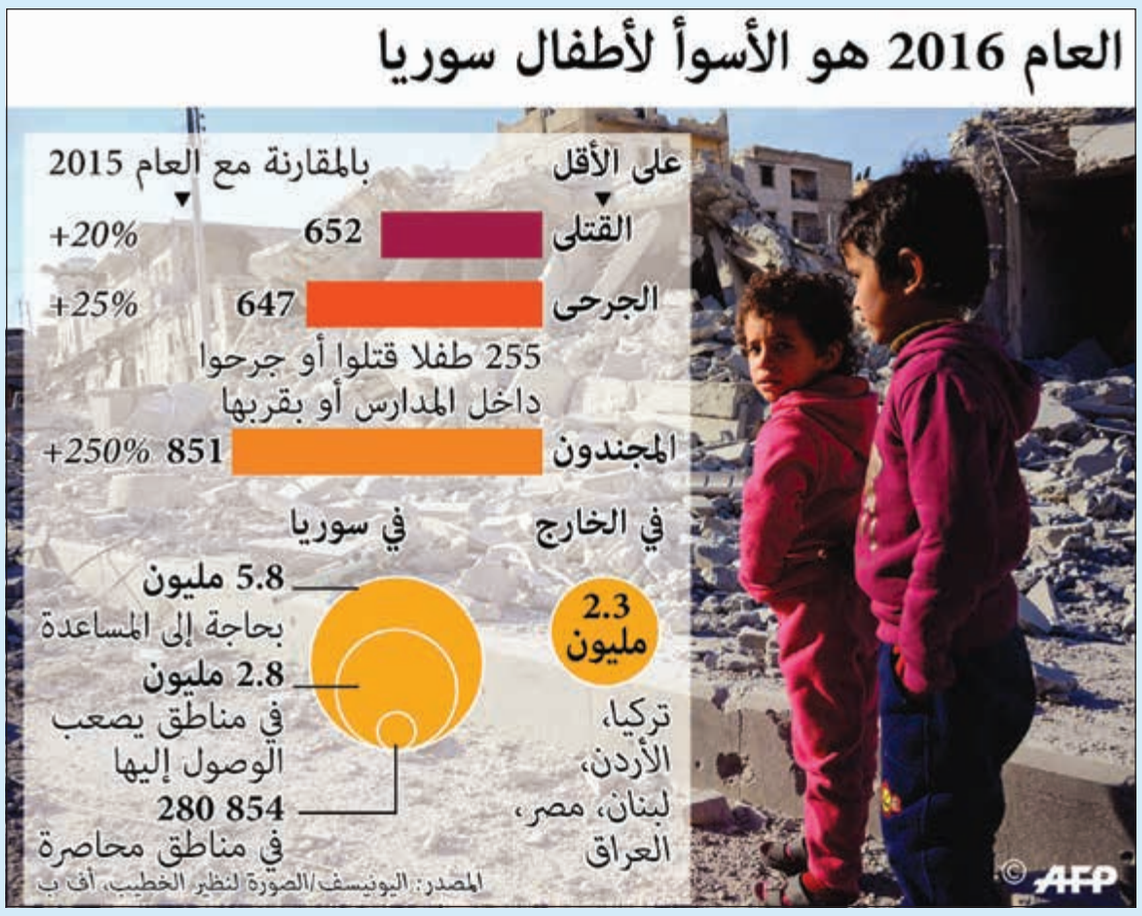

عواصم ـ وكالات: خلال ست سنوات من حرب مدمرة، تخطت حصيلة النزاع السوري 320 ألف قتيل بينهم 96 ألف مدني أكثر من نصفهم قتلوا تحت التعذيب، حيث اعتبرت الامم المتحدة العام 2016 «الاسوأ» بالنسبة الى أطفال سورية. وقبل يومين من دخول النزاع السوري عامه السابع، افاد المرصد السوري لحقوق الانسان بمقتل اكثر من 320 ألف شخص، في حصيلة جديدة للحرب بين مختلف الاطراف الدولية، منذ اندلاعها في مارس 2011، وتتضمن هذه الحصيلة، 96 ألف مدني بينهم 17 الفا و400 طفل. وقال مدير المرصد رامي عبدالرحمن لفرانس برس ان «معدل القتلى تراجع منذ بدء تطبيق وقف اطلاق النار» في 30 ديسمبر، مستدركا «لم يتوقف القتل لكن تراجعت وتيرته».

وأحصى المرصد ايضا مقتل نحو 114,474 من قوات النظام والمسلحين الموالين لها، بينهم 60,901 جنديا سوريا و1421 عنصرا من حزب الله اللبناني، فضلا عن 55 الفا من الفصائل المعارضة والميليشيات الكردية المسماة قوات سورية الديموقراطية «قسد»، اضافة الى 56 الفا من مقاتلي داعش وجبهة فتح الشام (النصرة سابقا) ومجموعات اخرى.

وعدا عن حصيلة القتلى، تسبب النزاع بمأساة إنسانية كبيرة، بعد تشرد أكثر من نصف السكان الذي كان يعد بـ 23 مليون نسمة، داخل البلاد وخارجها، ويعيش معظمهم في ظروف مأساوية.

وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في تقرير أصدرته أمس ان لأطفال سورية حصة الاسد من المعاناة التي بلغت «الحضيض» نتيجة أعمال العنف. وارتفع، بحسب المنظمة، «بشكل حاد خلال العام الماضي عدد حالات القتل والتشويه وتجنيد الأطفال»، مع مقتل «652 طفلا على الأقل، أي بارتفاع نسبته 20٪ مقارنة مع العام 2015، ما يجعل من العام 2016 أسوأ عام لأطفال سورية».

وافادت المنظمة بأن 225 طفلا قتلوا إما داخل المدارس أو قربها، كما تم تجنيد 850 طفلا «أي أكثر من الضعف مقارنة مع العام 2015»، وقال المدير الإقليمي للمنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خيرت كابالاري ان «عمق هذه المعاناة غير مسبوق»، مضيفا «يتعرض ملايين الأطفال في سورية للهجمات يوميا وتنقلب حياتهم رأسا على عقب».

قد ذكرت في وقت سابق ان الاتفاق ينص على خروج من يرغب من الحي على دفعات وبكل اسبوع نحو 1500 شخص وبضمانة من روسيا. كما نص الاتفاق على تسوية أوضاع من يرغب في البقاء تحت بند العودة بعد ستة أيام من توقيع الاتفاق في حين يبقى المسلحين في الحي وخروج الرافضين للتسوية على دفعات مع عائلاتهم خلال ستة او ثمانية اسابيع.

وكانت المعارضة السورية ينص على خروج 12 ألف شخص من الحي من بينهم 2500 مقاتل.

«أستانا 3»

واحتجاجا على اتفاق التهجير الجديد وعلى استمرار العمليات العسكرية في عدة مناطق كانت مشمولة باتفاق الهدنة الذي تم التوصل اليه برعاية روسية ـ تركية، قررت فصائل المعارضة السورية عدم المشاركة في الجولة الثالثة من محادثات استانا المقرر عقدها اليوم، والتي اعلنت كازاخستان أن الوفود الروسية والتركية والإيرانية الى جانب وفد النظام قد وصلتها أمس.

وقال اسامة ابو زيد الناطق باسم وفد المعارضة العسكرية لوكالة فرانس برس أمس، «قررت الفصائل عدم المشاركة في محادثات استانا» معددا من بين الأسباب «عدم تنفيذ أي من التعهدات الخاصة بوقف إطلاق النار» الذي تم التوصل اليه برعاية روسية تركية في 30 ديسمبر.

وأكد عضو بارز آخر في فريق التفاوض التابع للمعارضة، ان وفدها غير مستعد حاليا لحضور الجولة الجديدة في العاصمة الكازاخية.

وقال احمد عثمان قائد فصيل السلطان مراد القريب من تركيا لفرانس برس «اتخذنا القرار بعدم المشاركة في استانا لأنه لم يتم الالتزام بتثبيت وقف إطلاق النار»، مضيفا «ابلغنا قرارنا الى جميع الأطراف» الراعية للمحادثات.

وأوضح ان «قوات النظام والميليشيات ما زالت تواصل القصف والتهجير والحصار».

وأضاف أنه لم يتحقق شيء حتى الآن في إشارة إلى الضربات الروسية على المدنيين والمواقع والمناطق الخاضعة لسيطرة مقاتلي المعارضة وهجمات الجيش السوري للتقدم في مناطق محاصرة تسيطر عليها المعارضة.

في غضون ذلك، وبعد فترة قصيرة من اعلان انتشار عشرات المدرعات والدبابات والجنود الأميركيين في محيط منبج لدعم الميليشيات الكردية التي تهيمن على قوات سوريا الديموقراطية «قسد»، تداول ناشطون ومواقع اعلامية صورا لأعلام روسية مرفوعة على قاعدة عسكرية يحرسها جنود روس في قاعدة عسكرية في قرية جب الحمرا غرب منبج. وهذا يؤكد بالتالي انتشار قوات روسية في المنطقة، لدعم قوات النظام السوري التي تشن عمليات في المنطقة وفي قرى ريف حلب الشمالي ضد داعش. ما يشير إلى انتشار قوات روسية في المنطقة، إلى جانب قوات النظام السوري التي تشن عمليات في المنطقة وفي قرى ريف حلب الشمالي.

ويأتي الانتشار الروسي بعد أن نشرت واشنطن عشرات المدرعات والدبابات في منبج التي باتت في صلب جبهة دولية ضد داعش في الرقة.

«الرقة»

وفي هذه الاثناء، قالت مصادر محلية في مدينة الرقة السورية التي يعتبرها تنظيم «داعش» عاصمة له في سورية، إن التنظيم أعلن المدينة منطقة عسكرية وذلك في بيان أعلنه عبر مكبرات الصوت في المدينة، وطالب التنظيم حسبما ذكرت تقارير اعلامية، من الأهالي نقل النساء والأطفال إلى أرياف المدينة.

وكان المرصد السوري لحقوق الانسان قد أفاد أمس بمقتل 19 شخصا على الاقل في ضربات جوية نفذتها طائرات حربية يرجح أنها تابعة للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، مشيرا في الوقت ذاته إلى تواصل المعارك بين مسلحي تنظيم «داعش» وقوات سوريا الديموقراطية «قسد» في ريف الرقة الشرقي.

أنباء لبنانية

دعا لرئيس مسيحي لمجلس الشيوخ.. ووهاب يرد: يجب أن يكون درزياً ونقبل المقايضة

باسيل يُطلق مشروع قانون "الحَشْرَة" للانتخابات

بيروت ـ عمر حبنجر

اعلن امس رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل مشروعه الاخير لقانون الانتخاب في مؤتمر صحافي، وهو يعتمد الصيغة المختلطة بين النسبي والاكثري، النسبي على اساس المحافظة والاكثري على اساس كل طائفة تنتخب نوابها. وقال باسيل انه ينتظر اجابات حول قانونه المقترح بحدود يوم غد، واذا كان الرد سلبيا فلا مشكلة، اذ ان التأهيلي موجود والمختلط موجود.

ودعا باسيل الى تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية دون المس بالطائف.

واطلق باسيل على مقترحه الجديد اسم «قانون الحشرة»، ولفت الى ان الاساس في الموضوع هو المعيار الواحد، وقال ان هناك اجماعا على رفض التمديد ورفض الفراغ، والجميع يؤكد ضرورة اقرار قانون انتخاب جديد، وقد طرحنا فكرة اجمالية وهي ليست مؤيدة بتفاصيل محددة، وهي تأتي من فكرة اساسية قسم المقاعد بالتساوي بين اكثري ونسبي، وهناك قاعدة احتساب بسيطة بقسمهم، والموضوع لن يكون استنسابيا والكسر سيكون له حسابه الخاص، والنظام الاكثري سيكون وفق 14 دائرة، وهذا الموضوع ليس منزلا ولكن لأنه لا خلاف على ذلك، وهنا كل طائفة تنتخب نوابها، والنواب الذين ينتخبون وفق النسبية يقسم على اساسها الدوائر الى 5 وهي المحافظات التاريخية، وهناك بدائل عن كل الاقتراحات ونحن اخذنا من افكار الجميع.

واضاف: ما نطرحه اليوم هو مشروع طريق لتشكيل مجلس الشيوخ ينتخب على اساس الارثوذكسي ورئيسه مسيحي غير ماروني وذلك احتراما للمناصفة.

وردا على سؤال ان رئاسة مجلس الشيوخ يجب ان تكون للطائفة الدرزية، اضاف: نحن لا نقبل ان يكون رئيس مسيحي منتقص الصلاحيات، و3 رؤساء آخرين مسلمين، ويجب ان يكون هناك مناصفة، وهناك حق للطائفة الدرزية في الادارات يجب ان تأخذه.

وسارع الوزير السابق وئام وهاب الى تذكير باسيل ان النائب الدرزي الراحل توفيق عساف هو الذي قدم اقتراح اقامة مجلس الشيوخ، وقد تم الاتفاق على ان يكون رئيس هذا المجلس درزيا، ولن نتنازل عن هذا الحق، لافتا الى ان رئاسة الجمهورية وحاكمية مصرف لبنان وقيادة الجيش هي اهم ثلاثة مواقع في الدولة، ما رأي باسيل لو يقايضنا بإحداها مقابل مجلس الشيوخ؟

بدوره، رأى النائب بطرس حرب ان التيار الوطني الحر يقدم اقتراحات تهدف لالغاء الآخرين، والعقل الالغائي هو الطاغي اليوم، الا ان رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يقول انه يريد قانونا جديدا للانتخابات لكل اللبنانيين.

من جهته، اعلن الوزير طلال ارسلان بعد لقائه الرئيس ميشال عون وقوفه الى جانب النسبية الكاملة في قانون الانتخابات، وهو الطرح المعتمد من حزب الله.

وإلى موقف الرئيس نبيل بري المتحفظ، ظهرت مؤشرات غير مشجعة، في ضوء «البطاقة الصفراء» التي رفعها الحزب التقدمي الاشتراكي بوجه مشروع باسيل.

وفي هذا السياق، قال عضو اللقاء الديموقراطي وائل أبو فاعور: هل يحق لنا أن نسأل بعدما انهالت علينا كل هذه الطروحات والاقتراحات، أين الاصلاح في قانون الانتخاب؟

وقال في احتفال بذكرى مرور 40 سنة على رحيل الزعيم كمال جنبلاط: لا أحد يستطيع اضطهادنا، لا بقانون انتخابات ولا بسواه، وما زال وليد جنبلاط يقابل الاتهامات بابتسامة يرسمها على «تويتر» أو بجواب بسيط يخفف فيه من تشنج البعض، فيما يخرج بعض ابناء « الصدفة النيابية أو الطارئين على السياسة ليسأل عن حجم وليد جنبلاط».

وقد لاحظ حزب الله، عبر قناة «المنار» الناطقة بلسانه، ان مشروع باسيل يتعرض لاطلاق نار كثيف من جانب النائب وليد جنبلاط ونواب حزبه، الأمر الذي كشف حجم الرفض، مع الابقاء على النسبية بحدها الأدنى.

قناة «الجديد» اعتبرت ان مشروع باسيل يحمل روح القانون الارثوذكسي وتقتله نسبويا، تحمل ملامح قانون حكومة نجيب ميقاتي، وتقيم عليه مجالس «الستين» في ذات الوقت.

التيار الحر أو «تيار الجمهورية» كما اطلق عليه رئيسه جبران باسيل تسميته الجديدة رد على منتقدي المشروع الانتخابي، دون ان يسميهم، وان بدا واضحا انه يستهدف وليد جنبلاط رأس حربة الهجوم على مشروعه بإشارته إلى «فريق في الداخل، دأب على التباكي والتذاكي منذ عقدين ونيف، واليوم يتخذ من قانون الانتخاب ذريعة للانسحاب.

ومساء أمس كان مجلس الوزراء على موعد مع مشروع الموازنة. أما سلسلة الرتب والرواتب فهي مادة اشتباك متواصل بين الثلاثي الحكومة والهيئات الاقتصادية وما تبقى من هيئة التنسيق النقابية حول الكلفة والاثمان بانتظار الجلسة النيابية التشريعية المقررة غدا الاربعاء.

وزير الخارجية رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل خلال مؤتمر صحافي للاعلان صيغة جديدة لقانون الانتخاب (محمود الطويل)

مشروع قانون رئيس "التيار": 14 دائرة على "الأكثري" و5 دوائر على "النسبي"

تحليل إخباري

الانتخابات بين "استحالتين" و"ممكنين" و"حتمية التمديد"

تتهاوى مشاريع القوانين الانتخابية الواحد تلو الآخر، والبحث يدور في حلقة مفرغة وكل الأفرقاء يأخذون وقتهم في استنباط الأفكار والمشاريع، ولا يبدو أحد مستعجلا على قانون انتخاب جديد أو قلقا إذا لم يتم الوصول إليه. لكن الجميع حريصون على العملية الانتخابية والتعاطي بانفتاح مع كل طرح جديد، وكل طرف ينتظر أن يأتي الرفض من سواه. ولكن صار عامل الوقت ضاغطا وفسحة المناورة تضيق مع اقتراب المواعيد الحاسمة. فتاريخ 21 الجاري يعتبره وزير الداخلية نهاد المشنوق آخر مهلة لدعوة الهيئات الناخبة قبل 3 أشهر من انتهاء ولاية البرلمان الممدد له، وهو بعدما وقع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة الذي رفض رئيس الجمهورية توقيعه، سيواصل الدعوة الى إجراءات تطبيق القانون النافذ حاليا (قانون الـ 60) ولن يسجل على نفسه أنه ارتكب مخالفة قانونية، وهو سيدعو على طاولة مجلس الوزراء هذا الأسبوع الى تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات والى تأمين الاعتمادات المالية لتكاليف العملية الانتخابية. وسيواجه هذان الطلب على الأرجح برفض الرئيس ميشال عون للأسباب ذاتها التي حملته على عدم توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، أي رفض إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين.

بالنسبة للرئيس نبيه بري الانتخابات بدأت تدخل مرحلة الخطر وتاريخ 17 أبريل المقبل هو الحد الفاصل والحاسم في شأن قانون الانتخاب الجديد، لأنه في حال عدم الاتفاق على قانون جديد، وفي ظل رفض مطلق للفراغ، سيكون البحث محصورا بين السيئ (انتخابات على أساس الـ 60) والأسوأ (التمديد). ففي حال ظلت النقاشات تراوح مكانها ولم يتفق على قانون جديد حتى منتصف أبريل المقبل، نصبح أمام 3 احتمالات:

● أن يجتمع مجلس النواب ويقصر المهل لإجراء الانتخابات على أساس القانون الحالي النافذ.

● أن يجتمع مجلس النواب ويقر «تمديدا تقنيا» الى آخر الصيف أو نوفمبر، وتحت غطاء إعطاء فرصة إضافية للقانون الجديد.

● أن تنقضي المهل من دون إجراء الانتخابات ومن دون إقرار التمديد، فيكون «الفراغ» الذي سيقود الى بلبلة ومشكلة دستورية سياسية كبيرة.

وترى أوساط سياسية أن الخيارات المطروحة باتت محصورة بين «استحالتين» و«ممكنين»:

ـ الاستحالة الأولى هي إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين. فهذا الخيار سقط ومعه قانون الستين، وأي توجه الى إجراء انتخابات في موعدها على أساس هذا القانون لم يعد ممكنا ولا واردا، لأنه سيكون بمثابة هزيمة لـ «عهد الرئيس عون» ونهاية له.

ـ الاستحالة الثانية هي الفراغ النيابي لأن ذلك سيعني الدخول في المحظور، في الفوضى الدستورية وسط تجاذب التفسيرات والآراء ومن سيعتبر أن ولاية المجلس انتهت وسيقاطعه، ومن يعتبر أن هناك عدم جواز الفراغ في المؤسسة التشريعية استنادا الى تفسير نصوص وروح الدستور والقانون، فإذا حصل مثل هذا الفراغ تسقط الحكومة ورئاسة الجمهورية.

أما «الممكنان» فهما:

● الاتفاق على قانون جديد للانتخاب على أن يكون التمديد التقني لأشهر معدودة مدرجا في متن هذا القانون.

● إقرار «التمديد» بمعزل عن القانون الجديد، وحتى لو لم يحصل اتفاق عليه. وهذا بات خيارا حتميا ومؤكدا، والمسألة ستصبح مسألة المدة التي ستحدد لـ «التمديد» الذي يعطي عنوانا تقنيا فيما هو في جوهره سياسي، وهل سيكون التمديد لـ «ستة أشهر» أم لـ «سنة»؟! وهل القانون الانتخابي الذي تعذر الاتفاق عليه في السنوات الماضية سيكون ممكنا الاتفاق عليه في الأشهر المقبلة؟!

هناك اعتقاد سائد لدى أوساط واسعة الاطلاع أن التمديد الحتمي سيكون لأشهر معدودة، وأن الانتخابات ستجرى قبل نهاية العام وربما ليس على أساس قانون جديد وإنما على أساس قانون الستين معدلا.